بيان صحفي
لمحافظ بنك الكويت المركزي بشأن
أبرز التطورات النقدية والمصرفية المحلية والسياسات العامة لبنك الكويت المركزي

أصدر محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون بياناً صحفيًا يوضح أبرز المستجدات النقدية والمصرفية المحلية، وجهود بنك الكويت المركزي استجابةً للاضطرابات في الأسواق الدولية والتطورات الجيوسياسية الأخيرة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية الوطنية.

أدوات وأهداف السياسة النقدية

- منذ الربع الأول من العام الماضي قد تعرض الاقتصاد العالمي إلى تحوّلات جوهرية في ضوء ما يشهده من أحداث أثّرت بشكلٍ أساسي على ارتفاع معدلات التضخم في العديد من الدول الأمر الذي ساهم في تحوّل السياسة النقدية في أغلب الاقتصادات إلى السياسة التشددية، والتي تتمثّل باستخدام البنوك المركزية مجموعة من **الأدوات المتاحة لديها**، ومنها رفع أسعار الفائدة/الخصم، وذلك بغرض تحقيق مجموعة من **الأهداف الوسيطة** المتمثّلة في الحد من تسارع الائتمان وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي تحقيق **الأهداف النهائية** لتلك السياسة التي تستهدف مكافحة التضخم وتخفيض الطلب الكلي في الاقتصاد وهو المحرّك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وجدير بالذكر أن طبيعة إدارة تلك السياسة تتفاوت من دولة إلى أخرى حسب ما تقتضيه الطبيعة الاقتصادية وخصوصيتها لكل دولة وما هو متاح من أدوات لتلك السياسة.

آلية انتقال آثار السياسة النقدية

- تكتسب ما يعرف بقنوات انتقال آثار السياسة النقدية أهمية كبيرة في تقييم فاعليتها في تحقيق الأهداف النهائية، إذ يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية وتقدير دقيق لتوقيت تأثير قراراتها على المتغيرات الاقتصادية الإسمية والحقيقية مما يستوجب منها ضرورة الفهم الجيد للقنوات التي يُنقل من خلالها أثر قراراتها إلى أهدافها النهائية، خاصة في ظل طول المدة التي تفصل ما بين اتخاذ القرار وآثاره على هذه الأهداف. ومن أهم تلك القنوات كلاً من سعر الفائدة، والتطورات الائتمانية، وسعر الصرف.

- جاءت قرارات بنك الكويت المركزي بشأن **رسم وتنفيذ السياسة النقدية في إطار النهج المتدرج والمتوازن** الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجزٍ وموثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام. وفي إطار متابعة بنك الكويت المركزي المتواصلة للمؤشرات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية محليًا وعالميًا، بالإضافة إلى التداعيات الجيوسياسية، والتوجهات العالمية لأسعار الفائدة، فقد قام البنك المركزي منذ مارس 2022 برفع **سعر الخصم تسع مرات بواقع 275 نقطة أساس**، حيث قرر رفع سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ست مرات متتالية خلال الأشهر مارس ومايو ويونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر من عام 2022 ليصبح عند 3.0%، كما قرر رفع سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس مرتين في 6 ديسمبر 2022 و25 يناير 2023 ليصبح عند 4.0%، وفي 26 يوليو 2023 أعلن البنك المركزي الرفع بواقع 25 نقطة أساس ليصبح عند 4.25%.

عرض النقد

- شهدت الكتلة النقدية أو **عرض النقد بمعناه الضيق** "M1" تراجعًا سنويًا قيمته 1.3 مليار دينار وبنسبة 10.1% ليصل إجمالي قيمته إلى نحو 11.4 مليار دينار في نهاية شهر يونيو 2023 مقارنة بنحو 12.7 مليار دينار في نهاية يونيو 2022. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض رصيد ودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بنحو 1.2 مليار دينار وبنسبة 12.0% خلال الفترة المذكورة حيث تشكل ما نسبته 84.1% من التراجع في الكتلة النقدية (M1). ومقابل ذلك، شهدت **السيولة المحلية أو عرض النقد بمعناه الواسع** "M2" ارتفاعًا بنحو 1.7 مليار دينار وبنسبة 4.4% على أساس سنوي لتبلغ نحو 39.7 مليار دينار في يونيو 2023 مقارنة بنحو 38.0 مليار دينار في نهاية يونيو 2022. وقد جاءت هذه الزيادة في عرض النقد (M2) كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار) بنحو 2.9 مليار دينار وبنسبة 11.6%، وانخفاض رصيد الكتلة النقدية (M1) بنحو 1.3 مليار دينار وبنسبة 10.1%.

التضخم

- في إطار متابعة بنك الكويت المركزي لمؤشرات **التضخم المحلي ضمن مؤشرات الاستقرار النقدي**، وأخذًا بالاعتبار أن معدلات التضخم في دولة الكويت ترتبط إلى حدٍ كبير ببنية الاقتصاد ودرجة انفتاحه على الخارج واعتماده بشكل أساسي على تلبية احتياجاته الاستهلاكية المحلية على الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعل معدل الأسعار المحلية مرتبط بتطورات الأسعار العالمية للسلع المستوردة من بلد المنشأ، والتي يسعى البنك المركزي بما يملكه من أدوات نقدية إلى إبقاء معدلاتها في حدودها الدنيا لتستقر عند مستويات مقبولة وغير ضارة، ولا تؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية. كما أن **قناة سعر الصرف** المستندة على نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة من العملات تخدم الاقتصاد الكويتي وتمنح البنك المركزي مرونة نسبية في إدارة السياسة النقدية مقارنةً بالدول التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي مباشرةً. وفي هذا السياق، فإن النهج المتوازن والمتدرج الذي يتبعه البنك المركزي لسياسته النقدية الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي إلى جانب السياسات الحكومية الأخرى **قد ساهمت في احتواء التضخم والتخفيف من تأثيراته على الاقتصاد المحلي**، فقد تباطأ معدل التضخم السنوي من أعلى معدل له في أبريل 2022 والبالغ نحو 4.71% حتى وصل إلى نحو 3.8% خلال شهر يونيو 2023. وعلى الرغم من هذا التباطؤ في معدل التضخم، فكان من الملاحظ أيضاً استقراره عند حدود 3.7% خلال الأشهر الثلاثة (مارس، ابريل، ومايو) ليرتفع قليلاً إلى 3.8% في شهر يونيو 2023. وعند مقارنة معدل التضخم المحلي مع معدل التضخم لأهم الشركاء التجاريين مع دولة الكويت، يتبين الاستقرار النسبي للأسعار المحلية وسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية.

قناة سعر الفائدة

- تعتبر **قناة سعر الفائدة** آلية انتقال رئيسية تؤثر فيها التغييرات في السياسة النقدية، متمثلة في سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي، حيث يؤثر ذلك على تكاليف الإقراض وعلى قرارات الاستهلاك والاستثمار وعلى مستوى الودائع. كما تلعب الهوامش بين الفائدة على العملة المحلية (الدينار الكويتي) والعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) دوراً هاماً في توجيه المدخرات، إذ يسعى بنك الكويت المركزي إلى الإبقاء على هامش مقبول لصالح العملة المحلية بهدف جذب الودائع الدينارية.

- **لا تزال الهوامش القائمة بين أسعار الفائدة على الودائع لكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لصالح الودائع بالدينار الكويتي.** وفي هذا السياق، فقد بلـغ الهامش القائم بين المتوسطات المرجحة لأسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي للودائع لأجل شهر نحو 0.6429 نقطة مئوية في يونيو 2023، مقابل 0.5830 نقطة مئوية في يونيو 2022، كما بلغ الهامش للودائع لأجل 3 أشهر 0.6424 نقطة مئوية في يونيو 2023، مقابل 0.3824 نقطة مئوية في يونيو 2022.

- وفيما يتعلّق **بالهوامش المسجلة بين المتوسطات المرجحة لأسعار الفائدة على الأرصدة القائمة لكلٍّ من التسهيلات الائتمانية والودائع لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية، "للمقيمين وغير المقيمين"**، فإن البيانات المصرفية تُشير إلى أن تلك الهوامش قد شهدت تراجعًا طفيفًا، حيث سجل الهامش بينهما نحو 2.3429% في يونيو 2023 مقارنة بنحو 2.3725% في يونيو 2022.

الائتمان

- وعلى صعيد **قناة الائتمان لنقل أثر السياسة النقدية التشددية** التي تهدف في جانب منها إلى تخفيف الطلب الكلي، فإنه وبالرغم من أثر زيادة أسعار الفائدة على نمو التسهيلات الائتمانية، إلّا أن هذا الأثر كان طفيفًا على محفظة القروض لدى البنوك المحلية، فقد سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية (للمقيمين وغير المقيمين) تباطؤًا في النمو السنوي من أعلى مستوى عند نحو 11.1% في أبريل 2022 إلى نمو بنسبة 3.9% في نهاية يونيو 2023 لتصل إلى نحو 53.0 مليار دينار مقارنةً بنحو 51.0 مليار دينار في نهاية يونيو 2022. كما أن محصلة الضوابط والتعليمات الرقابية الحصيفة التي تنظم التسهيلات الائتمانية الشخصية قد انعكست في استقرار درجة الانتظام بشكلٍ عام في هذه المحفظة حيث وصل رصيد القروض المنتظمة إلى 98.5% من إجمالي المحفظة كما في شهر ديسمبر 2022.

- ومن الأهمية أن نُشير إلى السياسات التحوطية التي ينتهجها البنك المركزي والسياسات الرقابية التي تأخذ بالاعتبار النظرة المستقبلية والإجراءات الاحترازية، حيث استطاع بنك الكويت المركزي توجيه البنوك لتعزيز مصداتها المالية وتحصين القطاع المصرفي لزيادة قدرته على مقاومة الصدمات الخارجية بحيث يظل قادرًا على مواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية حتى في ظل أوضاع ضاغطة، وهو ما

تؤكده **مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية كما في نهاية مارس 2023** من قوة وسلامة أوضاعها المالية والمتمثلة في المعدلات المرتفعة لكل من معيار كفاية رأس المال (19.0%)، ومعيار تغطية السيولة (158.1%) ومعيار صافي التمويل المستقر (113.7%)، وبنسب تفوق متطلبات الحدود الدنيا لهذه الضوابط الرقابية كما تحددها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ويدعم هذه المؤشرات معايير جودة الأصول حيث حافظت نسبة القروض غير المنتظمة على مستواها المتدني تاريخيًا والبالغ 1.5%. **وتُشير نتائج تلك المؤشرات إلى أن القطاع المصرفي في دولة الكويت قادر على مواجهة التحديات المستقبلية والمرتبطة بالتشديد النقدي من مركز قوة.**

الودائع

- شهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم ارتفاعًا بنحو 1.7 مليار دينار وبنسبة نمو سنوي 4.7% لتصل إلى نحو 37.9 مليار دينار في نهاية يونيو 2023 مقارنةً بنحو 36.2 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام الماضي. وجاء أغلب هذه الزيادة من الودائع بالدينار الكويتي (تشكل ما نسبته 95.6% من ودائع القطاع الخاص المقيم) التي ارتفعت من نحو 34.5 مليار دينار في نهاية يونيو 2022 إلى نحو 36.2 مليار دينار في نهاية يونيو 2023، بارتفاع قدره 1.7 مليار دينار أو ما نسبته 4.7%. فيما انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية (تشكل ما نسبته 4.4% من ودائع القطاع الخاص المقيم) من نحو 1.68 مليار دينار في نهاية يونيو 2022 إلى نحو 1.67 مليار دينار في نهاية يونيو 2023، بانخفاض نسبته 0.7%.

- شهد هيكل محفظة الودائع لدى البنوك المحلية تغيرًا طفيفًا في هذا الاتجاه، حيث سجلت ودائع المقيمين تحت الطلب بالدينار تراجعًا بنحو 1.4 مليار دينار وبنسبة 12.0% لتصل إلى نحو 9.6 مليار دينار في نهاية يونيو 2023 مقارنةً بنحو 11.0 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام الماضي. ومقابل ذلك، زادت ودائع المقيمين لأجل بالدينار بنحو 4.0 مليار دينار وبنسبة 24.5% لتصل إلى نحو 20.3 مليار دينار في نهاية يونيو 2023 مقارنةً بنحو 16.3 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام الماضي ويعكس ذلك زيادة في المدخرات المحلية لأجل.

النهج المتوازن والمتدرج للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي

- لم يجارِ البنوك المركزية العالمية في قرارات الرفع المتسارعة لأسعار الفائدة خلال دورة التشديد النقدي التي بدأت منذ مارس 2022، والتي انعكس أثرها على تهديد الاستقرار المالي. وفي ضوء الاضطرابات التي اجتاحت القطاع المصرفي في بعض الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، وتداعيات تلك الاضطرابات على توجهات السياسة النقدية العالمية في النصف الثاني من العام الحالي التي تشير بشكلٍ واضح إلى قرب انتهاء دورة التشديد النقدي في بعض الاقتصادات العالمية، يواصل بنك الكويت المركزي النهج المتوازن لسياسته النقدية الهادفة إلى تكريس **الاستقرار النقدي**، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام، **مع الاستمرار في التركيز على تعزيز الاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي وهو الاهتمام القائم والمستمر لدى بنك الكويت المركزي للفترة المقبلة، مع الأخذ بالاعتبار المراجعة المستمرة للمؤشرات الاقتصادية والنقدية والمصرفية الداعمة للمسار الحالي للسياسة النقدية وذلك في ضوء الأثر المتأخّر (** Lag effect**) للقرارات السابقة على تلك المؤشرات.**

الاستقرار النقدي والاستقرار المالي

- تأخذ السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي بعين الاعتبار المفاضلة بين هدفي **الاستقرار النقدي والاستقرار المالي**، وتعتمد النهج المتوازن والمتدرج في تشديد السياسة النقدية من خلال ضبط المتغيرات والمجاميع النقدية المرتبطة بتنامي معدلات الطلب المحلي والسيولة والائتمان، وبما يُساعد على الحفاظ على الدخل المتاح للمواطنين، وذلك دون إبطاء معدلات النمو الاقتصادي والخطط التنموية للدولة، وعدم الإخلال بنمو الودائع.

جهود وسياسات بنك الكويت المركزي

- أشاد صندوق النقد الدولي في بيانه الختامي الصادر في 5 يونيو 2023 في إطار مشاورات المادة الرابعة مع دولة الكويت **بفعالية السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي وسياساته الأخرى**، مشيرًا إلى أن الإجراءات الرقابية الحصيفة للبنك المركزي قد ساهمت في المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الكويتي. كما أشاد الصندوق بنظام سعر صرف الدينار الكويتي واعتباره ركيزة ملائمة

للسياسة النقدية وسيُساهم في بقاء التضخم منخفضًا ومستقرًا خلال السنوات القادمة، وأضاف بأن الاستمرار في المحافظة على استقلالية البنك المركزي يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. وأشار الصندوق أيضًا في بيانه إلى أن تأثير اضطراب القطاع المصرفي العالمي على البنوك الكويتية كان محدودًا، مما يعكس نماذج الأعمال الموجهة محليًا وإقليميًا والرقابة الاحترازية القوية من قبل بنك الكويت المركزي. كما أشاد الصندوق بدور بنك الكويت المركزي من خلال التشديد النقدي في احتواء التضخم، إلى جانب دور السياسات الحكومية الأخرى في تقديم الدعوم والأسعار المدارة.

الإفصاح والشفافية

- يواصل بنك الكويت المركزي مساعيه الرامية إلى تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية التي دأب على اتباعها في كل أعماله بصفة عامة، وقراراته الخاصة بالسياسة النقدية بصفة خاصة، حيث أعلن البنك المركزي بوضوح الأهداف التي يعمل على تحقيقها والأسس التي استند عليها في اتخاذ قراراته، وذلك من خلال **إصدار تسعة بيانات صحفية** تخص قرارات سعر الخصم منذ مارس 2022، تم نشرها على موقعه الإلكتروني وعبر وكالة الأنباء الكويتية "كونا". هذا، بالإضافة إلى إصدار **أربعة بيانات صحفية توضيحية** وذلك في نوفمبر 2022 بخصوص المستجدات الاقتصادية العالمية والمحلية، وفي ديسمبر 2022 بشأن توضيح تطورات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي خلال عام 2022. وفي مارس 2023 بشأن الأخبار المتداولة عن تعثّر بعض البنوك الأمريكية، حيث أكّد البنك المركزي في هذا البيان على استقرار ومتانة وحدات الجهاز المصرفي الكويتي وصغر حجم انكشاف البنوك الكويتية على هذه البنوك، والتصريح الحالي بشأن أبرز التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية.

- بدأ **بنشر سلسلة من النشرات الخاصة الفصلية**، ليغطي بعض المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المنتقاة بعناية بغرض التوعية والتعريف بشكلٍ مختصر ومبسط بجهود بنك الكويت المركزي على صعيدي الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. وجاء **الإصدار الأول** في نوفمبر 2022 بعنوان "**لمحة حول أبرز التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية**" ليتناول أبرز المستجدات الاقتصادية العالمية، ووتيرة التحرك لبعض البنوك المركزية العالمية والإقليمية مع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما استعرض الاقتصاد المحلي والتطورات النقدية والمصرفية، وذلك في رغبة من البنك المركزي لبيان التوجهات المستقبلية لبنك الكويت المركزي وأسس اتخاذ قراراته ومدى مسايرته للسياسات النقدية التشددية السائدة لدى أغلب البنوك المركزية حول العالم. وجاء **الإصدار الثاني** في فبراير 2023 بعنوان "**لمحة حول التضخم**

والسياسة النقدية والتمويل المستدام"، ليستعرض بعض القضايا الخاصة حول التضخم والسياسة النقدية، وتوضيح التعليمات الصادرة من البنك المركزي بشأن التمويل الأخضر أو المستدام. كما جاء **الإصدار الثالث** في مايو 2023 بعنوان "**لمحة حول جهود بنك الكويت المركزي في مجالي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية العملاء**"، كما تضمن الإصدار **إطار توضيحي بشأن المفاضلة بين هدفي الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.**

- أطلق بنك الكويت المركزي في أغسطس 2022 **سلسلة من الحلقات عبر قناة "أبل بودكاست" ويُعاد بثها على قناة اليوتيوب** لتنمية الثقافة الاقتصادية ورفع الوعي المالي والمصرفي بين أفراد المجتمع، ويُعتبر بنك الكويت المركزي سباقًا وفي مصاف بعض البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة وذلك في تقديم مثل هذه الخدمة التوعوية. ولغاية الآن، صدر من هذه السلسلة (10) حلقات تتناول التعريف بكل من مفهوم التضخم، والأمن السيبراني، والخدمات المصرفية المفتوحة، وآلية تقديم الشكاوى والتظلمات، والتقنيات المالية الحديثة، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقارير الاستقرار المالي، والتعريف بميزان المدفوعات، والإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي، وحلقة عن تمكين المرأة في القطاع المصرفي الكويتي والبنك المركزي.

التكنولوجيا المالية

- في ضوء تنامي **أهمية التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي**، يواصل بنك الكويت المركزي جهوده نحو تطوير أنظمة المدفوعات عبر الحدود وتبني أحدث التقنيات في هذا المجال بما يحسن الكفاءة ويقلل الاعتماد على الأنظمة المالية وشبكات التحويل الخارجية ويساهم في تخفيض تكلفة التحويل على العملاء. وفي هذا السياق، قام بنك الكويت المركزي ببدء تطبيق نظام المدفوعات الخليجية الآني (آفاق) في دولة الكويت وذلك بالتعاون مع البنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. **بالإضافة إلى ذلك يتطلع بنك الكويت المركزي إلى إنشاء مركز للابتكار يهدف إلى تبني الأنشطة والمجالات التقنية المتعلّقة بأمن المعلومات والأمن السيبراني ونظم المعلومات في الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي.**

- في إطار حرص البنك المركزي على مواكبة التقدم **في مجال الدفع الإلكتروني** وتوفير الأطر الرقابية والتنظيمية له، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في مايو 2023 بشكلها النهائي، حيث حددت هذه التعليمات المتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل المؤسسات

المالية القائمة والناشئة لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني وفقًا لخمسة أنواع من التراخيص تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط، كما تضمنت التعليمات المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها من قبل تلك المؤسسات أثناء ممارسة النشاط، وذلك في مجالات الحوكمة والإطار العام لإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك لتعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت.

البيئة الداعمة لفروع البنوك الأجنبية

- وفي إطار مواكبة **مرحلة تحرير الخدمات المالية**، تم إجراء تعديل تشريعي بموجب القانون رقم (28) لسنة 2004، على نص المادة (56) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. وقد أجاز التعديل المذكور فتح فروع لبنوك أجنبية في دولة الكويت، وذلك استجابة لطلب تحرير الخدمات المالية الذي جاء في وثيقة الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، واقتصر الجواز على فتح فرع واحد في دولة الكويت للبنك الأجنبي، وطبقًا للأسس والقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. وقد قام البنك المركزي بوضع مجموعة هذه الأسس والقواعد والضوابط وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية، وبشكل خاص ما هو صادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا المجال.

- وفي إطار متابعة مدى التأثيرات الإيجابية على النشاط المصرفي في دولة الكويت في ضوء فتح فروع لبنوك أجنبية في الدولة، تبيّن أنه يمكن تعظيم التأثير الإيجابي إذا ما تم السماح بفتح أكثر من فرع للبنك الأجنبي الواحد في دولة الكويت، وبيان ذلك أن زيادة المنافسة بين البنوك الوطنية وفروع البنوك الأجنبية سوف يدفع جميع هذه البنوك إلى تقديم خدمات مصرفية متميزة ومتنوعة، بالإضافة إلى أن هذه المنافسة سوف تحفز القطاع المصرفي لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة.

- وفي ضوء حرص بنك الكويت المركزي على **تحفيز المنافسة والارتقاء بأداء القطاع المصرفي** بما يؤدي إلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني صدر القانون رقم (3) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1968، والذي يسمح بفتح أكثر من فرع للبنك الأجنبي الواحد، حيث وجّه بنك الكويت المركزي بتاريخ 2014/3/25 تعميمًا إلى جميع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت بدعوة البنوك التي ترغب بافتتاح فروع لها في دولة الكويت تزويد بنك الكويت المركزي بخطط التفرّع لديها من حيث عدد الفروع ومناطق تواجدها وتواريخ تأسيسها.

التمويل الأخضر

- في إطار الجهود التي يقوم بها بنك الكويت المركزي في سياق تشجيع التمويل الأخضر، فقد أصدر البنك في نوفمبر 2022 تعميماً الى البنوك المحلية بشأن المبادئ التوجيهية حول التمويل المستدام. وقد جاءت تلك الخطوة في ظل **الاهتمام العالمي المتزايد بالتمويل المستدام**، حيث يواصل البنك المركزي متابعة تقارير البنوك المحلية بشأن التزامها بمعايير ومبادئ التمويل المستدام، ومدى التزامها بإصدار منتجات وأدوات تمويلية تتوافق مع أنشطة التمويل الأخضر، وتطبيق مبدأ الاستدامة على عمليات البنوك وأنشطتها الداخلية عن طريق قياس الأثر الكربوني الناتج من المباني والفروع وتحسين إدارة النفايات واعتماد معايير كفاءة استخدام المياه والطاقة. كما يتعين على البنوك عند اتخاذ قراراتها بشأن الإقراض والاستثمار مراعاة الأثر الجوهري لتلك القرارات على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

واختتم المحافظ البيان الصحفي بالتأكيد على استعداد بنك الكويت المركزي للتحرّك عند الحاجة لتوجيه مختلف أدوات السياسة النقدية من أجل تكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، وفي إطار المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

2023/7/26